هوامش

اصطدم المصريون هذا العام، وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود، بغلاء أسعار المصايف، الأمر الذي حرمهم من الاستمتاع بإجازة الصيف، والابتعاد عن الضغوط اليومية، كما جرت العادة

قررت عائلات كثيرة تقليل فترة الاصطياف بسبب الغلاء (العربي الجديد)

شواطئ مصر

الأزمة الاقتصادية تحرم كثيرين الاصطياف

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

فرضت الأزمة الاقتصادية على الكثير من المصريين نمطاً مختلفاً لقضاء إجازة الصيف بسبب الغلاء غير المسبوق وارتفاع أسعار الشقق والوحدات المصيفية والفنادق في غالبية المدن الساحلية، خلال العام الحالي. ويعتبر المصيف عادة سنوية لدى غالبية المصريين. هؤلاء يسعون إلى قضاء الإجازة الصيفية في إحدى المدن الساحلية التي يرتادها المصطافون من كل الفئات والطبقات الاجتماعية، وتتفاوت أسعارها بحسب أماكنها ومستوى الخدمات المقدمة. ومع بداية كل صيف، تأمل آلاف الأسر المصرية في الحصول على عروض مميزة في المصايف بما يتناسب مع ميزانياتها البسيطة لقضاء وقت ممتع على الشواطئ، وخصوصاً مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة. وشهدت البلاد زيادة متتالية وقياسية في أسعار السلع والخدمات منذ بداية العام الحالي، بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة الجنيه، ونقص الاحتياطي الأجنبي.

جابت أسرة الأربعيني أحمد عبد الجواد مناطق الإسكندرية المختلفة بحثاً عن وحدة سكنية تتناسب مع ميزانيتها المحدودة، لقضاء 7 أيام هرباً من الروتين اليومي، إلا أن الأسعار المرتفعة شكّلت عقبة كبيرة، فإيجار الشقق المطلة على البحر أو القريبة منه يفوق قدرتها المالية. يقول عبد الجواد لـ«العربي الجديد»: «اعتدت وأسرتي قضاء العطلة الصيفية كل عام بمدينة الإسكندرية، للاستمتاع بالرمال وأصوات الأمواج، هرباً من ضغوط الحياة اليومية. فوجئت بارتفاع كبير في أسعار الوحدات المصيفية والفنادق منخفضة المستوى. حاولت دون جدوى إقناع أسرتي بإلغاء فكرة السفر والاكتفاء بالتنزه في أماكن بديلة، وبعد الكثير من البحث، قررنا تغيير الخطة، وقضاء ثلاثة أيام فقط بدلاً من البقاء أسبوعاً لعدم قدرتنا على دفع المبالغ المالية المطلوبة».

الموقف نفسه تعرّض له جابر حسنين (41 سنة)، وهو موظف. يقول إنه استطاع الحصول عن شقة تلائم احتياجاته في منطقة ميامي شرقي الإسكندرية، بعدما استعان بالعديد من الوسطاء الذين أكدوا بدورهم أن بدلات إيجار الوحدات المصيفية ارتفعت بشكل كبير هذا العام، وأن سعر الليلة الواحدة يتراوح ما بين 1000 جنيه (الدولار يساوي 48 جنيهاً) و10 آلاف جنيه، بحسب جودة الخدمات بها التي تختلف أيضاً تبعاً للمنطقة، ومدى قربها أو بعدها عن الشاطئ.

يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «قررت اصطحاب أسرتي المكونة من زوجتي وابنين بغرض قضاء المصيف السنوي المُعتاد. وعلى الرغم من ادخار مبلغ أكبر من العام السابق، فإن ارتفاع أسعار الشقق المصيفية، وغيرها من الخدمات على الشواطئ، كان أكبر، وبالكاد استطعنا مواكبته. طاول الغلاء كل شيء، وخصوصاً تكاليف المعيشة والسلع الأساسية». ويشير إلى أن الكثير من المصطافين يلجؤون إلى المبيت في الشوارع وأمام الشواطئ حتى الصباح لعدم قدرتهم على دفع أكثر من 1200 جنيه إيجاراً يومياً لأقل الوحدات المصيفية لناحية المساحة والمستوى، لكننا قررنا العودة.

ارتفاع الأسعار

أما نجاة عبد الرحمن، وهي أم لثلاثة أبناء، فتقول إنها «مأساة أن نجد أنفسنا غير قادرين على قضاء الإجازة الصيفية مثل كل عام، بسبب ارتفاع الأسعار». وتشير إلى أنها قررت إلغاء الذهاب إلى القرى السياحية بالساحل الشمالي مثل العام الماضي، بعدما تضاعف سعر الإقامة فيها، واستبدالها بمكان أقل كلفة، بعدما استطاع زوجها الحصول على قرض من خلال أحد المصارف، بضمان وظيفته، وسيقوم بتسديده على أقساط».

فيما قرر محمد عبد الحافظ (49 سنة) من محافظة المنوفية، إلغاء المصيف هذا العام، الذي تحول كما يقول إلى نوع من الرفاهية والاكتفاء برحلة يوم واحد إلى الإسكندرية، لترشيد النفقات بعد إنفاق ميزانية الأسرة على الدروس الخصوصية. يضيف: «لم تعد في مصر مصايف شعبية أو للغلابة، كما في الماضي، وأصبحت لمن هو قادر على الدفع. بالتالي، اختفت معظم الشواطئ المجانية التي كانت متنفساً لمحدودي الدخل. لماذا يجب أن يكون الاستمتاع بالشاطئ والبحر حكراً على الأثرياء فقط؟ هذا يعد تمييزاً اجتماعياً واضحاً. فقط الأثرياء يمكنهم الاستمتاع بالبحر بينما تُسْتَبْعَد العديد من العائلات العادية».

ولا ينكر أحد سماسرة طريق الكورنيش بالإسكندرية فتحي محمود ارتفاع أسعار المصايف هذا العام مثل كل شيء في مصر، موضحاً لـ«العربي الجديد» أن أسعار الوحدات المصيفية شهدت ارتفاعاً قياسياً بسبب الإقبال الكبير، فضلاً عن التكاليف التشغيلية المرتفعة للمنشآت السياحية، مثل الصيانة والتشغيل والأجور. مضيفاً: «شقق المصايف لا تستخدم طوال العام، ويقتصر تأجيرها على فترة الصيف، ومع ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات قرر أصحابها تحقيق الاستفادة القصوى من تأجيرها عبر رفع الأسعار، وبنسب وصلت إلى الضعف في بعض الأحيان، الأمر الذي شكّل صدمة لكل من كان يتوقع زيادات طفيفة مقارنة مع أسعار العام الماضي».

الساحل الشرير

وتستقبل القرى والمنتجعات السياحية في الساحل الشمالي على أطراف مدينة الإسكندرية الغربية، أثرياء المصطافين من جميع المحافظات، حيث التجهيزات الشاطئية على الطراز الأوروبي، ومحلات المأكولات والملابس العالمية. فالمنطقة بدءاً من الكيلو 125 وحتى ما قبل مرسى مطروح، يطلق عليها المصريون اسم «الساحل الشرير»، بسبب الارتفاع المبالغ فيه في الأسعار المصايف.

ويقول رجل الأعمال إيهاب كمال، إن الكثير من مؤجري الشاليهات في الساحل الشمالي يطلبون الإيجار بالعملة الأجنبية، ولا يرضون بالجنيه المصري، كما أن بعض المحال التجارية أيضاً تبيع السلع العادية من أغذية وألعاب وملابس البحر بالدولار. ويضيف: «أسعار الشواطئ في الجزء الأول من الساحل الشمالي، بدءاً من الكيلو 21 وحتى الكيلو 100 تقريباً لا تزال في متناول كثير من المصريين، ولكن الأسعار في الجزء الثاني تعتبر فوق طاقة غالبية المواطنين. يستطيع كثيرون الحصول على موطئ قدم على شاطئ الساحل الطيب، لكن الحال ليس كذلك في الجزء الشرير الذي يستقطب طبقات ليس من بينها بالتأكيد الطبقات الوسطى أو الفقيرة».

ويقول خبير الاستثمار السياحي والفندقي، أشرف فرحات، لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع أسعار بدلات إيجار الوحدات المصيفية يشكل تحدياً مالياً لدى غالبية الأسر المصرية، ويعد عائقاً أمام العديد من السياح، ما يجبرهم على البحث عن بدائل أو وجهات أخرى بأسعار أقل، وهذا أمر يشكل تحدياً كبيراً أمام الاستثمار السياحي في مصر. ويشير إلى أن الإسكندرية تتحمل أكبر من طاقتها في كل صيف، بعدما وصلت نسب الإشغال إلى 100% في بعض الأحيان، على الرغم من ارتفاع أسعار الخدمات السياحية. وأنه يجب على الدولة العمل على زيادة الطاقة الفندقية، إلى جانب توعية المصطافين بتنويع وجهاتهم، وذلك لمصلحتهم ومصلحة أبناء المدينة الذين يعانون من جراء الازدحام، وارتفاع الأسعار في كل صيف.

باختصار

ارتفاع إيجار الوحدات المصيفية يشكل تحدياً مالياً لغالبية الأسر المصرية، ويعد عائقاً أمام العديد من السياح ويجبرهم على البحث عن بدائل أو وجهات أخرى بأسعار أقل

■■■

يلجأ الكثير من المصطافين إلى المبيت في الشوارع وأمام الشواطئ حتى الصباح لعدم قدرتهم على دفع أكثر من 1200 جنيه إيجاراً يومياً لأقل الوحدات المصيفية لناحية المساحة والمستوى

وأخيراً

يا لتلك الكتب

معن البياري

اللائحة التي أشهرتها صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان «أفضل مائة كتاب لهذا القرن» مستفزّة، سيّما في مسمّاها هذا المثقل بالفوقية، والذي ينطقُ بمركزيةٍ غربيةٍ معهودة. لم ير المستطلَعون لاختيار هذه الكتب «الأفضل»، بالإنكليزية أو مترجمة إليها، أي واحدٍ نُقل من العربية، أو كتبه عربيٌّ بالإنكليزية، سوى روايةٍ لليبي البريطاني، هشام مطر. وليس المقام هنا لشرح أسباب ازورار أكثر من 500 كاتب وناقد، ومعهم محرّرون في الصحيفة وقرّاء معروفون لديها، جرى استطلاعهم، عن اختيار نصوص لكتّاب عرب بالإنكليزية، فيما تحضر أعمال لأوروبيين ولاتينيين وآسيويين وأفارقة، بعضهم متوفون. ولئن جاز الذهاب إلى أن ترويج تلك الإصدارات لا يجري بالكيفيات اللازمة، فهذا لا يغيّب أن ثمة منظوراً دونيّاً تجاه تلك الإصدارات، أو أقلّه غير مكترث بها. ولئن صحّ أن للناس فيما يعشقون مذاهب، فهذا لن يفسّر، تماماً، أن ثلاثة أرباع الكتب الأفضل روايات، ما يعني غلبة الرواية على أمزجة أولئك المستطلعين، ولافتٌ أن اللائحة ضمّت مجموعة شعرية وحيدة. وربما، لو أن غير «نيويورك تايمز» بحثت عن «أفضل مائة كتاب ...»، بكيفية الاستطلاع نفسها، لكانت النتائج مماثلة. والماثلُ أننا حقّا في «زمن الرواية» في العالم كله، على ما رأى جابر عصفور. لتفعل الصحيفة الأميركية العتيدة ما تشاء، مثل تلك اللائحة وغيرها، غير أنها لا تستطيع أن تجعلنا نستسلم لأمزجة من سألتهم عمّا يقرأون، وعمّا يقرّرونها من الكتب أفضلَها في القرن العشرين. وقد ابتدَعت هذه المُزحة (المفردة في موضعها)، ربما تنويعاً على الذي تأخُذ به صحفٌ أجنبية عديدة (بريطانية وأميركية وفرنسية خصوصا)، عندما تنشُر لوائح دوريةً لأكثر الكتب مبيعا، وأكثر الكتب مقروئية، بل وأيضاً أسوأ الكتب. وفي الراجح أن تقاليد كهذه في الصحافات الثقافية هناك تساهم في تسويق الكتب وترويجها والتنبيه إليها في مجتمعاتٍ ما زالت تُقرأ، وتتقدّم فيها اقتصاديات المنتوجات الثقافية.

... أما بعد، فلي أنا، صاحب هذه الكلمات، لوائحي من الكتب، وبالعربية ومنقولةً إليها، أراها الأفضل والأكثر تاثيراً على مزاجي وذائقتي، لي أن أشهرها، ضدّا على «تبجّح» معلن مارسته «نيويورك تايمز»، عندما تزيّدت كثيراً في العنوان الذي اختارته لمادّتها الصحافية، وضدّا على الذين تعاملوا مع الكاتب العربي، بلغتهم أو مُترجما منها، بغير انتباهٍ لازم.

... أياً كان الحال، أنصرف، هنا، أزيد من 50 عاما قرأتُ فيها ما قرأت، منذ اليفاعة في المدرسة، فأقول إن نجيب محفوظ في «اللص والكلاب»، منذ تلك التمارين الأولى على القراءة، أبقى فيّ تعاطفاً ما زال مقيماً مع سعيد مهران. وإن شكسبير، في واحدة من ترجمات «هاملت»، أبقاني في شعورٍ خاص تجاه ما غالبه هذا الفتى في مملكة الدنمارك. وإن طبعةً من ديوان «عشيّات وادي اليابس» أخذتني إلى الخرابيش التي أحبّ فيها مصطفى وهبي التل «مكحّلة» تهواه ويهواها. وإن الصُّحبة مع أبي الفرج الأصفهاني في بعض «الأغاني» وأبي علي القالي في كثيرٍ من «الأمالي» كانت منها متعةٌ لا تُنسى، وقد كانا في المنزل، مع ابن هشام والسيوطي والقرطبي وسيبويه وغيرهم. وإن كتاباً من سلسلة «أقرأ» القاهرية، عن أدب عبّاس العقاد، لمؤلفته، نعمات أحمد فؤاد، أخذني إلى عالم هذا الكاتب المتنوّع المشاغل، إلى إعجابٍ ثقيلٍ به، خفّف بعض الشيء تالياً. وتالياً، هنا، مفتوحةٌ على طوْرٍ من القراءات في غير شأن، مصحوبة بحيرة المفتون بعبد الرحمن منيف ويوسف إدريس وحنّا مينة وغسّان كنفاني ومحمود درويش وأدونيس وجمهرةٍ من كتّاب القصص والروايات والأشعار، لا يجوز أن تُنسى منها رواية يشار كمال «ميميد الناحل»، ولا «مجنون إلزا» لأراغون، بمواكبةٍ مع بعض كتب في الفكر والتفكير غير قليلة، كان منها الأبعد أثراً فيّ، في أخريات مرحلة الجامعة وبُعيْدها، كتاب محمد عابد الجابري «الخطاب العربي المعاصر».

لطالما كرّرتُ إن نصوصاً لأدباء أُعطوا «نوبل» ليست أعلى كعباً مما كتبه جمال ناجي وعبد الرحمن الأبنودي وإبراهيم نصرالله وزياد قاسم ومحمد زفزاف وحنان الشيخ ويوسف عبد العزيز وصنع الله إبراهيم ومبدعون عرب بلا عدد، وصولاً إلى شبّانٍ من أجيال أحدث وأجدّ (أحمد المرسي وكريم جمال أخيراً)، يجرّبون ويبتكرون، فيُحدثون المتعة الأبقى، الأدْعى للفرح بها، والانصراف إليها إذا أحدَثت لائحة «نيويورك تايمز» الاستياء المُشار إليه أعلاه.

> لتفعل نيويورك تايمز ما تشاء، غير أنها لا تستطيع أن تجعلنا نستسلم لأمزجة من سألتهم عمّا يقرأون

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,50**, Austria **€ 2,50**, Belgium **€ 2,50**, France **€ 2,50**, Germany **€ 2,50**, Holland **€ 2,50**, Italy **€ 2,50**, Spain **€ 2,50**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 10,00**, USA **$ 2,00**